أداء بورصة الكويت
خلال سنة 2023 المنتهية
بتاريخ 28 ديسمبر 2023

للإستفسارعن محتوى التقرير الرجاء الاتصال بالمسؤولين

فيصل حسين
مساعد نائب الرئيس
إدارة البحوث والدراسات
قطاع مينا للاستثمارات المسعرة
ت: 66666 222 965+
faisalh@nic.com.kw

رأفت هاشم، CFA
مساعد نائب الرئيس
إدارة البحوث والدراسات
قطاع مينا للاستثمارات المسعرة
ت: 66666 222 965+
Rafaath@nic.com.kw

حسام أحمد
مساعد مدير
إدارة البحوث والدراسات
قطاع مينا للاستثمارات المسعرة
ت: 66666 222 965+
husama@nic.com.kw

عبد الله الحماد
محلل مالي
إدارة البحوث والدراسات
قطاع مينا للاستثمارات المسعرة
ت: 66666 222 965+
abdullahf@nic.com.kw

عبد الله النصف
محلل مالي
إدارة البحوث والدراسات
قطاع مينا للاستثمارات المسعرة
ت: 66666 222 965+
abdallaa@nic.com.kw

المحتويات	الصفحة
تحليل نشاط بورصة الكويت	4
نشاط بورصة الكويت	5
مؤشرات القطاعات	10
نشاط السوق الأول	11
نشاط السوق الرئيسي	12
التحليل الفني	14

تحليل نشاط بورصة الكويت

نشاط بورصة الكويت

مؤشرات بورصة الكويت

(نقطة)	28-Dec-23	نسبة التغير
مؤشر السوق العام (ع.س)	6,817	-6.5% ▼
مؤشر السوق الأول (ع.س)	7,477	-7.9% ▼
مؤشر السوق الرئيسي (ع.س)	5,570	-0.5% ▼
مؤشر NIC 50	8,667	-4.6% ▼

*ملاحظة: نسبة التغير عن اقفال عام 2022 * ع.س : عائد سعري

متغيرات السوق العام

	28-Dec-23	نسبة التغير
المعدل اليومي لكمية الأسهم المتداولة (سهم/يوم)	161,596,678	-29.2% ▼
المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة (د.ك./يوم)	42,532,490	-29.3% ▼

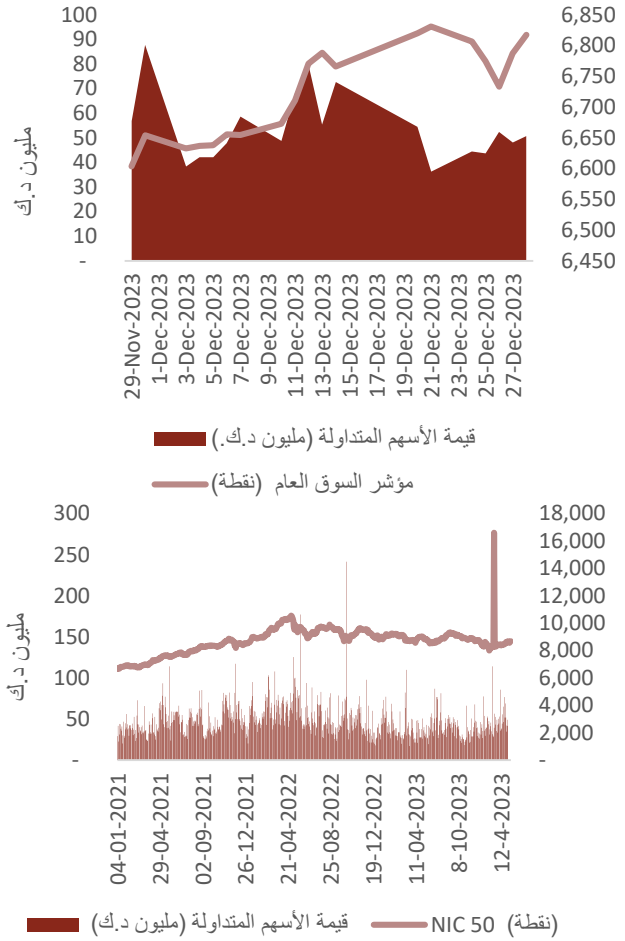

بورصة الكويت تسجل أول تراجع سنوي منذ عام 2020 .. وتهبط بنسبة 6.5% خلال 2023.

القيمة الرأسمالية لبورصة الكويت تنخفض بنسبة 13.7% إلى 40.3 مليار د.ك

الأداء العام لبورصة الكويت

أنهت بورصة الكويت تعاملاتها لعام 2023 على تراجع جماعي في أداء مؤشراتها، حيث تراجع مؤشر السوق العام بنسبة 6.5% خاسرا بذلك نحو 575 نقطة، ومؤشر السوق الأول بنسبة 7.9% فاقدا 639 نقطة تقريبا، بينما تراجع مؤشر السوق الرئيسي بشكل طفيف بلغ 0.5%، كما انخفض المعدل اليومي لقيمة الاسهم المتداولة خلال الفترة بنسبة 29.3% إلى 42.5 مليون د.ك بالمقارنة مع 60.1 مليون د.ك للعام 2022، وكذلك المعدل اليومي لكمية الاسهم المتداولة بنسبة 29.2% إلى 162 مليون سهم.

يُذكر أن إجمالي قيم تداول البورصة قد تراجعت خلال العام 2023، بنسبة 29.3% إلى 10.4 مليار د.ك بالمقارنة مع 14.7 مليار د.ك، للعام 2022، كما إنخفضت قيم تداولات أسهم السوق الأول بنسبة 23.3% إلى نحو 8.2 مليار د.ك، بالمقارنة مع العام الماضي، بينما بلغت قيم تداولات أسهم السوق الرئيسي نحو 2.2 مليار د.ك. الجدير بالذكر أن أداء مؤشر السوق الرئيسي للعام 2023 قد تفوق على أداء كل من مؤشر السوق العام وكذلك مؤشر السوق الأول، وذلك للمرة الثالثة منذ عام 2016.

تداولات الربع الأول - خسائر سوقية بنحو 3.3%

تراجع أداء كافة مؤشرات البورصة الثلاثة، خلال تعاملات الربع الأول من عام 2023، على إثر سيطرة القوى البيعية على المشهد بشكل لافت، إلا أن السوق لم يخلو من وجود عمليات شراء انتقائية كانت تظهر من وقت لإخر، ومع استمرار وتيرة البيع، أغلق مؤشر السوق الأول تعاملاته الربع سنوية على تراجع بلغت نسبته 3.6%، في حين تراجع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة بلغت 1.7%، في دلالة واضحة على أن شريحة الأسهم القيادية والبنوك قد طالتها عمليات بيع وجني أرباح بشكل أوسع خلال تلك الفترة، وذلك على الرغم من تزامن تداولات جلسات الربع الأول مع فترة إفصاحات الشركات المدرجة في السوق الاول عن بياناتها المالية للعام الماضي 2022، وما صاحب هذه الإفصاحات من توصيات مجالس الإدارة بالتوزيعات المنحة أو النقدي على المساهمين. يُذكر أن هذه التراجعات كانت مصحوبة بانخفاض المعدل اليومي لقيم وأحجام التداول بشكل لافت، ليصل المعدل اليومي للقيمة المتداولة 43 مليون د.ك وذلك في إشارة إلى استمرار ضعف الرغبة الإستثمارية لدى المتعاملين، مع إنحسار المحفزات الإيجابية آنذاك.

ولعل من أبرز العوامل السلبية التي كانت تسيطر على المزاج الاستثماري خلال تلك الفترة حالة عدم اليقين والضبابية حيال آفاق النمو الإقتصادي العالمي من جهة، كذلك السياسة النقدية المتشددة من قبل البنك الفيدرالي الأمريكي والتي من خلالها قام برفع سعر الفائدة مرتين، بمقدار ربع نقطة المئوية لكل مرة لتصل إلى نطاق 4.50% -4.75%، خلال إجتماعه مطلع شهر فبراير، وكذلك شهر مارس، وذلك ضمن جهوده في كبح جماح مستويات التضخم المرتفعة - وتماشيا مع هذه الخطوة قام المركزي الكويتي برفع سعر الخصم، ولكن بمقدار نصف نقطة مئوية ليصل إلى مستوى 4% - وعامل سلبي آخر كان بسبب أزمة البنوك الأمريكية وما صاحبها من حالة من الخوف شديد من انهيار القطاع المصرفي الأمريكي ، مجمل هذه العوامل أثرت بشكل جلي على أسعار النفط العالمية بحيث تراجعت أسعار خام برنت بالقرب من مستوى 70 دولار أمريكي خلال الفترة، بالمقارنة مع مستوى 85.90 دولار أمريكي بنهاية العام 2022.

ملاحظة: تمت مراجعة مؤشر NIC50 بناء على أكبرخمسين شركة متداولة من حيث القيمة خلال عام كامل ويمكن الإطلاع على المؤشر وبياناته من خلال REUTERS تحت رمز ".NIC50"

المصدر: LSEG وتحليل شركة الاستثمارات الوطنية .

تداولات الربع الثاني – خسائر سوقية بنحو 0.3%

شهدت بورصة الكويت خلال تعاملات شهر أبريل موجة شرائية انتقائية طالت العديد من الأسهم المدرجة بوجه عام، وأسهم السوق الأول على وجه التخصيص، والتي كان لها النصيب الأكبر من السيولة المتداولة، ولعل الايجابية والنشاط على مكونات السوق الأول جاءت بدعم من تراجع العديد من الأسهم إلى مستويات جاذبة للدخول عليها وتكوين مراكز استثمارية جديدة، لا سيما في ظل إيجابية افصاحات الشركات عن البيانات المالية للربع الأول من 2023، حيث أظهرت هذه البيانات نمو معدلات أرباح العديد من البنوك الكويتية، أبرزها إعلان بيت التمويل الكويتي عن تحقيق أرباح فصلية تاريخية بمقدار 152 مليون د.ك بنسبة نمو بلغت 133.2% والتي نرى أنها تعكس مدى الايجابية المحققة من استحواذ بيت التمويل الكويتي على بنك الاهلي المتحد البحريني. أما تداولات شهر مايو فقد كانت سلبية عموما، فقد سيطرت عمليات جني الأرباح والضغوط البيعية على مكونات السوق الأول خصوصا على أسهم البنوك الكويتية ليتراجع مؤشر قطاع البنوك الكويتية بنسبة بلغت 6%، ومع استمرار التراجعات للأسهم التشغيلية والبنوك آنذاك وصل مؤشر السوق الأول إلى مستوى 7,417 نقطة – خلال جلسة السابع عشر من شهر مايو– للمرة الأولى منذ شهر نوفمبر 2021، وهل تمثل اشارة واضحة على مدى الإنخفاض الذي طال أسهم شركات السوق الأول. أما أداء البورصة خلال شهر يونيو فقد كان أداءاً إيجابيا بوجه عام، حيث شهد مؤشر السوق العام سلسلة من المكاسب المتواصلة منذ أوائل الشهر، وذلك على إثر عودة عمليات الشراء الإنتقائي من قبل المتعاملين التي طالت العديد من الأسهم سواء القيادية منها أو المتوسطة والصغيرة، محققة بذلك مكاسب سوقية متفاوتة، الأمر الذي انعكس بشكل مباشر على أداء مؤشر السوق العام، والذي نجح في الصعود حتى مستوى 7,050 نقطة تقريبا، وكذلك مؤشر السوق الأول والذي وصل إلى عتبة مستوى 7,850 نقطة تقريبا، وبطبيعة الحال فإن رحلة المكاسب هذه، قد تخللتها بعض التراجعات والتي كانت بمثابة نوعا من الضغوط البيعية من جهة وجني الأرباح من جهة أخرى.

وخلاصة القول، أن الأداء السلبي لبورصة الكويت خلال النصف الأول من العام 2023، جاء مدفوعا بعدد من المعطيات السلبية والتي كان لها تأثيراً سلبياً على كل من المستثمر الفردي والمستثمر المؤسسي، بداية من ارتفاع أسعار الفائدة، وتوجهات السياسة النقدية الأميركية المتشددة، ومدى تأثر بعض القطاعات بإرتفاع سعر الفائدة، مثل القطاع العقاري والصناعي والمالي، وثانيا بسبب تنامي التخوف من الركود للإقتصاد العالمي، مما قد يؤثر على الطلب العالمي على النفط وتراجعه – حيث تراجعت أسعار نفط خام برنت من مستوى 85 دولار أمريكي إلى مستوى 74 دولار أمريكي بنهاية شهر يونيو - فمثل هذه العوامل كان لها انعكاس سلبي بشكل عام على أسواق المال، وذلك من خلال عدة محاور، حيث عملت هذه العوامل على خلق حالة من الترقب والإنتظار لشريحة من المستثمرين من ناحية، و قيام المستثمر بخصم هذه العوامل من أسعار الاسهم وتراجع مستويات الشراء عليها من ناحية أخرى، وأخيرا ساهمت هذه المعطيات السلبية في هجرة جزئية للسيولة الإستثمارية نحو الودائع البنكية، ولعل تراجع السيولة لإشارة على تراجع الرغبة الاستثمارية خلال تلك الفترة، ناهيك عن أن آليات تسعير السوق قد تكون غير مناسبة أثناء فترات تراجع مستويات السيولة وأحجام التداول.

تداولات الربع الثالث - خسائر سوقية بنحو 2%

لم يختلف كثيرا أداء مؤشرات البورصة خلال الربع الثالث عن أدائه للربعين السابقين، حيث استمرت الضغوط البيعية على شريحة واسعة من الأسهم، سواء القيادية على وجه التحديد، وسط استمرار حالة العزوف النسبي ، وكذلك تراجع الرغبة الإستثمارية من قبل المتعاملين ، الأمر الذي دفع العديد من الأسهم إلى تسجيل خسائر سوقية لافتة، وهو ما انعكس بشكل مباشر على أداء مؤشر السوق العام والأول، حيث أنهى مؤشر السوق العام تعاملاته للربع الثالث على انخفاض بنسبة 2%، كما تراجع مؤشر السوق الأول بنسبة 3.7%، وجاءت هذه التراجعات على الرغم من عمليات شرائية واضحة شهدتها البورصة خلال تعاملات شهر يوليو، لكن القوى البيعية كان لها اليد العليا خلال تعاملات شهر أغسطس وشهر سبتمبر، أما الأسهم المتوسطة والصغيرة فقد كانت أوفر حظا من غيرها، وذلك على إثر ارتفاع الشهية المضاربية عليها، الأمر الذي انعكس على أداء مؤشر السوق الرئيسي، الذي نجح في تسجيل مكاسب سوقية لافتة خلال تلك الفترة بلغت 4.6%.

وعليه يمكننا القول إن تعاملات بورصة الكويت خلال فترة الربع الثالث قد شهدت موجة صعود قصيرة، تمثلت في عمليات الشراء الإنتقائي التي تمت خلال تعاملات شهر يوليو، وذلك عقب وصول الكثير من الأسهم إلى مستويات متدنية نسبيا، كما أن إعلان بعض البنوك عن توزيعات نقدية نصف سنوية، ساهمت كثيرا في خلق نوعا من الزخم الإيجابي آنذاك. أما الموجة الثانية فقد كانت موجة بيعية تضمنت سلسلة من التراجعات المستمرة، مع عودة الضغوط البيعية مجددا من قبل المستثمرين خلال تعاملات شهر أغسطس وكذلك شهر سبتمبر، والتي على أثرها تلاشت أغلب الأرباح الرأسمالية للبورصة التي تم تحقيقها خلال شهر يونيو وشهر يوليو. كما أن العوامل الخارجية كان لها التأثير السلبي الأكبر على معنويات المستثمرين في بورصة الكويت طوال الشهور الماضية من عام 2023، أبرز هذه العوامل كانت تتمحور حول القلق عن تباطؤ معدلات النمو للاقتصاد العالمي خصوصا في ظل معدلات التضخم الحالية، وهو الأمر الذي ساهم باستمرار سياسة التشدد النقدي للبنوك المركزية العالمية – مع تراجع وتيرتها بالمقارنة مع العام الماضي- لذلك نرى سمة التذبذب والترقب كانت هي الطاغية على سلوك المتعاملين في السوق المحلي وانخفاض مستويات السيولة المتداولة، وتراجع الرغبة الإستثمارية بشكل عام.

تداولات الربع الرابع - خسائر سوقية بنحو 1%

واصلت مؤشرات البورصة انخفاضها خلال تداولات شهر أكتوبر استكمالا لسلسلة التراجعات السابقة، وذلك بالتزامن مع استمرار الضغوط البيعية من قبل المتعاملين، وانحسار المحفزات الإيجابية آنذاك، الجدير بالذكر أن تداولات شهر أكتوبر قد تزامنت مع إنطلاق ما سُمي ب " طوفان الأقصى"، الأمر الذي زاد من حدة الضغوط البيعية، وهو ما انعكس بشكل مباشر على أداء الأسهم وكذلك المؤشرات، حيث سجل مؤشر السوق العام تراجعا خلال شهر أكتوبر بنسبة 5.2%، كما إنخفض مؤشر السوق الأول لذات الفترة بنسبة 5.1%، وذلك كأسواء أداء شهري لهما منذ شهر يونيو 2020، كما أن هذه التراجعات طالت العديد من مؤشرات الأسواق المالية الإقليمية والعالمية.

أما تداولات شهر نوفمبر وشهر ديسمبر، فقد كانت على النقيض تماما، حيث شهدت البورصة انتعاشا ملحوظا خلال تلك الفترة، مع عودة الشراء الإنتقائي على شريحة واسعة من الأسهم بمختلف تصنيفاتها، بالتزامن مع عودة الشهية الإستثمارية وخصم السوق لأغلب المعطيات السلبية التي صاحبت تلك الفترة، حيث نجح العديد من الأسهم من تسجيل مكاسب سوقية لافتة، مما عزز من قدرة المؤشرات على معاودة الصعود مرة أخرى، حيث ارتفع مؤشر السوق العام خلال شهر نوفمبر بنسبة 1.9% وكذلك مؤشر السوق الأول بنسبة 2.1%، كما استمرت هذه الحالة الإيجابية خلال شهر ديسمبر أيضا، بدعم من استمرار عمليات الشراء الإنتقائي والرغبة في إعادة تكوين مراكز استثمارية جديدة مع اقتراب نهاية العام، وحالة التفاؤل تجاه الأرباح السنوية للشركات المدرجة وما سوف يصاحبها من توزيعات مجزية، مما عزز من قدرة مؤشرات البورصة الثلاثة على استكمال رحلة المكاسب مع نهاية تعاملاتها لشهر ديسمبر، محققة بذلك مكاسب فاقت ال 2 %، مما ساهم كثيرا في تقليص خسائرها التي تكبدتها خلال تداولات شهر أكتوبر.

الجدير بالذكر، أن حالة الإرتياح النسبي التي عاشتها كافة الأسواق المالية سواء الإقليمية أو العالمية بعد قرار البنك الفيدرالي الأمريكي بتثبيت سعر الفائدة للمرة الثالثة على التوالي خلال إجتماعه مطلع شهر نوفمبر عند نطاق 5.25% - 5.50%، خلقت حالة من التفاؤل والإرتياح لدى المستثمرين كونها دلالة بإنتهاء أو قرب إنتهاء سياسة التشديد النقدي الذي انتهجتها البنوك المركزية العالمية منذ أوائل العام الماضي.

وفي الختام يمكننا القول أن بورصة الكويت ودعت عام 2023 بكل ما حمله من أحداث وتداعيات سواء كانت إيجابية أو سلبية، وعلى الرغم من الأداء السلبي الواضح لمؤشرات البورصة، إلا أنه من الإنصاف يجب الإشارة إلى أن التراجعات التي مُنيت بها بورصة الكويت خلال العام 2023، كانت في أغلبها تعود إلى الكثير من المعطيات والتداعيات السلبية الإقليمية أو العالمية، والتي كان لها تداعياتها بشكل واضح على أداء أسهم مؤشر السوق الأول بوجه عام، وأسهم قطاع البنوك بوجه خاص، أما اسهم السوق الرئيسي فكانت أوفر حظا بكثير من التأثيرات الخارجية، وهو ما انعكس على تفوق أداء المؤشر الرئيسي على أداء بقية المؤشرات.

قطاع البنوك

يعتبر قطاع البنوك بمثابة وقود وقاطرة السوق في ذات الوقت، حيث أن القطاع المصرفي هو جزءا لا يتجزأ من النظام المالي لكل دولة ويمثل هيكل اقتصادها الكلي، وبالتمعن في قطاع البنوك، نجد أنه يشكل نحو 60.5% من القيمة السوقية للبورصة البالغة 40.3 مليار د.ك، كما أنه استحوذ على نحو 46.2% من سيولة البورصة البالغة نحو 10.4 مليار د.ك، ناهيك عن وزن هذا القطاع في مؤشرات الأسهم الإقليمية والعالمية، كما أن أغلب الإستثمارات الأجنبية تتركز في هذا القطاع، و طبقا لبيانات موقع البورصة كما في العشرون من شهر ديسمبر، ومقارنتها بنهاية العام الماضي، فقد جاء بنك الكويت الوطني في صدارة البنوك من حيث ملكية الأجانب بنسبة 24.45% بالمقارنة مع 24.72%، تلاه بنك برقان بنسبة 17.58% بالمقارنة مع 17.68% ، ثم بنك الخليج بنسبة 14.99%، بالمقارنة مع 17.24%، في حين شكلت ملكية الأجانب في بيت التمويل الكويتي نحو 12.88%، بالمقارنة مع 12.30% بنهاية العام 2022.

وبالنظر إلى أرباح قطاع البنوك لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2023، نجد أنها سجلت نموا لافتا بنسبة 46.7% إلى 1.22 مليار د.ك بالمقارنة مع ارباح بنحو 834.5 مليون د.ك لذات الفترة من العام الماضي، وذلك بدعم من إرتفاع سعر الخصم، وكذلك إنخفاض مخصصات الإئتمان بالإضافة إلى إنخفاض قيمة استثمارات القطاع بنسبة 12.5% إلى 324 مليون د.ك بالمقارنة مع 370 مليون د.ك لذات الفترة من العام الماضي. الجدير بالذكر أن هذه النتائج يعكس صلابة المركز المالي للبنوك من حيث قيمة الأصول وحجم الإقراض وما يتمتع به القطاع المصرفي من مستويات رسملة قوية وسيولة مريحة، لكن هذا النمو الحاد في الأرباح، لم يكن كافيا في جعل أداء مؤشر القطاع متماشيا مع نمو أرباحه، حيث جاء أداء مؤشر قطاع البنوك متراجعا بنسبة 8.2% خلال العام 2023، ولعل ذلك يرجع بشكل أساسي إلى أرتفاع أسعار الفائدة العالمية إلى مستويات قياسية بالتزامن مع مستويات التضخم القياسية أيضا الأمر الذي جعل بعض المستثمرين يفضل التوجه إلى الإستفادة من عوائد الودائع البنكية المرتفعة بالمقارنة مع مخاطر عوائد الأسهم، وهو ما أثر بشكل سلبي على أداء قطاع البنوك بشكل خاص.

الجدير بالذكر أن وكالة موديز للتصنيفات الإئتمانية، قد أشارت في أحد تقاريرها إلى توقعاتها المستقرة للقطاع المصرفي الكويتي للعام 2023 – 2024، مع استمرار الإقتصاد غير النفطي في البلد بالتوسع ، حيث أكدت موديز على أن المصارف الكويتية سوف تستفيد من نمو الائتمان بنحو 3% هذا العام، مع استمرار التزام الحكومة خطط التنمية الوطنية، إضافة إلى أن الإنفاق الرأسمالي الحكومي على مشاريع البنى التحتية والمشاريع الكبيرة سيعزز الطلب على القروض. وفي ذات السياق توقع تقرير صادر عن وكالة ستاندرد آند بورز « «S&Pللتصنيفات الائتمانية العالمية، أن تظل ربحية البنوك الكويتية مرتفعة خلال العام 2023، مشيرة إلى أن القطاع المصرفي يتمتع بوضع جيد للاستفادة من بيئة أسعار الفائدة المرتفعة على المدى الطويل.

البنك المركزي الكويتي .. والبنك الفيدرالي الأمريكي

لم يُجار البنك المركزي الكويتي البنوك المركزية العالمية في قراراتها لرفع أسعار الفائدة خلال العام الجاري، حيث قام البنك المركزي الكويتي برفع سعر الخصم مرتين فقط خلال العام 2023، كانت المرة الأولى بواقع 0.50 نقطة مئوية في الخامس والعشرون من شهر يناير، أما المرة الثانية فكانت بتاريخ 26 يوليو بواقع ربع نقطة مئوية، وبذلك ارتفع سعر الخصم في البنوك الكويتية خلال العام 2023 من 3.50% إلى 4.25%، وتأتي هذه الزيادات في إطار النهج المتوازن والمتدرج الذي يتبعه البنك المركزي لسياسته النقدية الهادفة لتكريس الاستقرار النقدي والاستقرار المالي لوحدات القطاع المصرفي والمالي، والمحافظة على تنافسية العملة الوطنية وجاذبيتها كوعاء مجــزٍ وموثوق للمدخرات المحلية، وتعزيز الأجواء الداعمة للنمو الاقتصادي المستدام.

وفي المقابل قام مجلس الإتحاد الفيدرالي الأمريكي برفع سعر الفائدة خلال عام 2023 أربع مرات فقط - خلال ثمان إجتماعات سنوية -، بمقدار ربع نقطة المئوية لكل مرة، وبذلك ارتفع سعر الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية من مستوى 4.50% إلى مستوى 5.50% وهو أعلى معدل لها منذ شهر سبتمبر لعام 2007،

وتأتي هذه الإرتفاعات المتتالية، ضمن استمرار نهج السياسة المتشددة التي ينتهجها المركزي الأمريكي لمواجهة معدلات التضخم القياسية، والتي بلغت ذروتها خلال شهر يونيو 2022 عند مستوى 9.1 %، كما قام بتثبيتها أربع مرات أخرى وسط استمرار تراجع مؤشر أسعار المستهلك، كما اشار الفيدرالي أنه سوف يراقب الاقتصاد لرؤية إذا ما كان من الضروري فرض أي زيادة إضافية في أسعار الفائدة في اجتماعات 2024 والتي تبدأ اعتبارا من شهر يناير المقبل.

النفط .. والموازنة العامة للدولة

أنهى خام برنت تداولاته لعام 2023 على تراجع بنسبة 10.3%، بالمقارنة مع اقفاله للعام الماضي مغلقا عند مستوى 77 دولار أمريكي، ما يُعد أول تراجع سنوي له منذ عام 2020، الجدير بالذكر أن سعر خام برنت ارتفع بشكل لافت خلال الربع الثالث بنسبة 27.2% وصولا إلى عتبة 98 دولار أمريكي، لكنه ما لبث أن تراجع سريعا خلال الربع الرابع بنحو 19.2%، بسبب مخاوف تباطؤ الاقتصاد العالمي وتباطؤ الطلب على الخام من جهة، والارتفاع المتواصل للدولار الأمريكي على حساب بقية العملات الرئيسية من جهة أخرى. وعلى الرغم من قرار " أوبك بلس" بشأن خفض إنتاج النفط بمقدار مليوني برميل يوميا والذي دخل حيز التنفيذ بداية من شهر نوفمبر 2022، فإن ذلك لم يفلح في كبح جماح تراجع سعر خام برنت، والذي سجل أدنى مستوى له خلال شهر ديسمبر عند 72.30 دولار أمريكي.

ومع إنتهاء شهر ديسمبر 2023، يكون قد أنتهى الشهر التاسع من السنة المالية الحالية 2023/2024، وطبقا لبيانات وزارة المالية، فقد قُدرت الإيرادات بموازنة السنة المالية 2023/2024 بمبلغ 19.5 مليار د.ك، كما قُدرت المصروفات بنحو 26.3 مليار د.ك، ومن المتوقع أن تبلغ إجمالي الإيرادات النفطية للسنة المالية الحالية 2023/2024 نحو 21 مليار د.ك، بإرتفاع بنسبة 22% عن تلك المُقدرة بالموازنة والبالغة نحو 17.2 مليار د.ك، ومع إضافة 2.3 مليار د.ك كإيرادات غير نفطية، يبلغ إجمالي الإيرادات نحو 23.3 مليار د.ك.

وعليه فإنه من المحتمل أن تسجل الموازنة العامة عجزا ماليا بمقدار 3 مليار د.ك، وعلى الرغم من ذلك، فإن كافة فجوات الإقتصاد الهيكلية ما زالت قائمة، كما لا تزال 90% من تركيبة الموازنة العامة للدولة تعتمد على الإيرادات النفطية.

الجدير بالذكر أنه خلال اجتماع مجموعة أوبك بلس بتاريخ 30 نوفمبر ، أعلنت كل من المملكة العربية السعودية، والكويت والجزائر والإمارات العربية المتحدة والعراق وسلطنة عُمان عن خفضا طوعيا إضافيا لإنتاج النفط بنحو 2.2 مليون برميل يوميا، بداية من يناير 2024 ولمدة ثلاثة أشهر، ويعد هذا التخفيض الثالث من نوعه للمجموعة منذ شهر أغسطس 2022 وحتى تاريخه، وذلك بهدف تعزيز الجهود الاحترازية التي تبذلها دول أوبك بلس، بهدف دعم استقرار أسواق البترول وتوازنها، وبطبيعة الحال فإن الكويت سوف تفقد حصة من إنتاجها تبعا لهذا التخفيض، تقدر بنحو 135 ألف برميل يوميا، الأمر الذي سوف ينعكس بشكل مباشر على بند الإيرادات النفطية بالموازنة العامة للدولة، مما قد يعمل على إرتفاع قيمة عجز الموازنة المذكور آنفا.

ومن هنا نجدد الدعوة مرة أخرى على أهمية وضرورة المُضي قُدما بشكل جاد ومتسارع نحو عملية الإصلاحات الإقتصادية الرامية إلى تنويع مصادر الدخل، وتطوير سوق العمل وجذب المزيد من التدفقات الأجنبية، كما يجب منح القطاع الخاص دورا أكبر في عملية بناء الإقتصاد الوطني، حيث إننا لن نتمكن من تحقيق الاستقرار والإستدامة الإقتصادية، ما لم تتخذ إجراءات جدية وملموسة في جانب الإصلاحات المالية والاقتصادية.

.

المراجعة السنوية للشركات المدرجة في بورصة الكويت لعام 2023

أعلنت بورصة الكويت في أوائل شهر يناير الماضي عن إتمام المراجعة السنوية للشركات المدرجة لعام 2023 وفقاً لأحكام قواعد البورصة، وبناء على تلك المراجعة السنوية تقرر الآتي:

أولاً: الشركات التي ستنتقل من السوق الرئيسي إلى السوق الأول:
- الشركة الكويتية للاستثمار
- مجموعة أرزان المالية للتمويل والاستثمار
- شركة أعيان للإجارة والاستثمار
- شركة الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن
- مجموعة جي اف اتش المالية
- الشركة الوطنية العقارية الشركة التجارية العقارية ، والتي أبدت رغبتها في البقاء بالإدراج في السوق الرئيسي

ثانياً: الشركات التي أخلت بالالتزامات المستمرة في السوق الأول، وقد منحت فترة سنة لتوفيق أوضاعها على أن تبقى خلال هذه الفترة في السوق الأول: شركة شمال الزور الأولى للطاقة والمياه.
وبناءاً على نتائج هذه المراجعة فقد ارتفع عدد الشركات المدرجة ضمن السوق الأول إلى 32 شركة، وبالتبعية انخفض عدد الشركات المدرجة بالسوق الرئيسي إلى 123 شركة.

<u>إدراجات جديدة .. وإنسحابات</u>
لم يشهد عام 2023 أية إدراجات جديدة بالبورصة، بالمقارنة مع إدراج وحيد للعام الماضي 2022، وفي المقابل تم إلغاء إدراج ست شركات، حيث تم إلغاء إدراج البنك الأهلي المتحد البحريني، عقب الإنتهاء من عملية الإستحواذ عليه من قبل بيت التمويل الكويتي، كما تم إلغاء إدراج شركة رمال الكويت العقارية، شركة لاند العقارية، وشركة آن ديجيتال سيرفيسس القابضة، وشركة رأس الخيمة لصناعة الأسمنت الأبيض وكذلك المجموعة التعليمية القابضة لإنتهاء الشخصية الإعتبارية للشركة بعد إندماجها مع شركة بوبيان للبتروكيماويات عن طريق الضم، وبذلك تقلص عدد الشركات المدرجة بالبورصة إلى 149 شركة، 31 شركة منها بالسوق الأول، و 118 شركة بالسوق الرئيسي.

مؤشرات القطاعات

مؤشرات ونشاط قطاعات السوق				
القطاع	December-23	نسبة التغير	القيمة المتداولة (د.ك)	الكمية المتداولة (سهم)
الطاقة	949.01	-16.6%	10,669,910	160,073,905
المواد الأساسية	745.93	-13.8%	104,478,645	158,947,174
الصناعة	907.90	-15.8%	1,208,766,322	2,433,358,950
الخدمات الاستهلاكية	1,603.91	7.9%	468,244,061	2,287,385,807
الرعاية الصحية	482.15	n/a	3,169,999	6,758,628
السلع الاستهلاكية	658.58	37.2%	82,497,540	185,580,480
الاتصالات	1,105.14	-6.5%	640,683,871	1,192,921,806
البنوك	1,647.47	-8.2%	4,786,194,425	9,328,466,517
التأمين	2,292.80	47.8%	29,194,896	79,055,891
العقار	1,212.91	0.3%	871,054,043	7,920,239,935
الخدمات المالية	1,212.22	-3.6%	2,199,434,467	16,184,484,563
التكنولوجيا	578.36	-16.9%	535,355	6,443,455
المنافع	455.26	-8.0%	23,715,086	130,200,855

*ملاحظة: نسبة التغير عن نهاية عام 2022

- أغلقت معظم مؤشرات قطاعات السوق على تراجع خلال سنة 2023 مقارنة مع مستويات السنة الماضية، حيث كان قطاع التكنولوجيا أكثر القطاعات تراجعاً بنسبة 16.9%، ثم قطاع الطاقة بنسبة 16.6%، في حين ارتفع قطاع التأمين بنسبة 47.8% وقطاع السلع الإستهلاكية بنسبة 37.2%.
- احتلت القطاعات التالية : البنوك، الخدمات المالية، الصناعة خلال سنة 2023 المراتب الأولى من حيث إجمالي القيمة المتداولة بنسب بلغت 45.9%، 21.1%، 11.6% على التوالي.

نسبة قيم التداول لقطاعات البورصة الكويتية خلال عام 2023

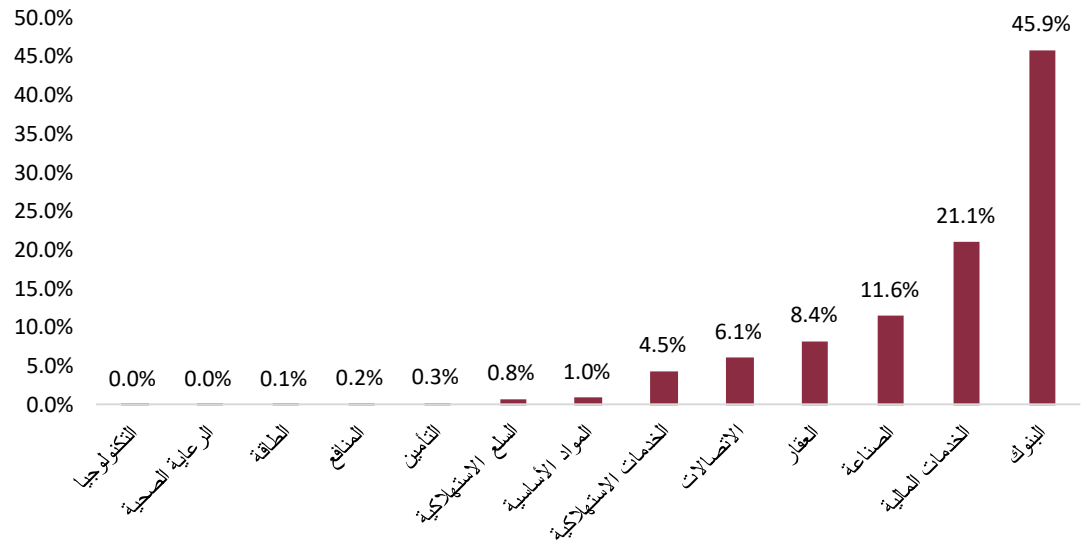

المصدر: LSEG وتحليل شركة الاستثمارات الوطنية .

نشاط السوق الأول

مؤشرات السوق الأول

(نقطة)	28-Dec-23	نسبة التغير	
مؤشر السوق الأول (ع.س)	7,477	-7.9%	▼
مؤشر السوق الأول (ع.ك)	9,875	-4.7%	▼

*ملاحظة: نسبة التغير عن نهاية عام 2022 * ع.س : عائد سعري *ع.ك : عائد كلي

متغيرات السوق الأول

	28-Dec-23	نسبة التغير	
المعدل اليومي لكمية الأسهم المتداولة (سهم/يوم)	92,510,433	0.3%	▲
المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة (د.ك./يوم)	33,666,547	-23.3%	▼

- في السوق الأول تصدر سهم بيت التمويل الكويتي الأسهم الأعلى تداولاً من حيث قيمة الأسهم المتداولة خلال سنة 2023 بقيمة تداول بلغت 2.3 مليار د.ك، لينهي بذلك تداولات السنة عند سعر 726 فلس متراجعاً بنسبة 2.9%.
- جاء سهم بنك الكويت الوطني بالمركز الثاني بقيمة تداول بلغت 943.2 مليون د.ك لينهي بذلك تداولات السنة عند سعر 894 فلس متراجعاً بنسبة 12.9%.
- جاء سهم شركة أجيليتي للمخازن العمومية بالمركز الثالث بقيمة تداول بلغت 585.2 مليون د.ك لينهي بذلك تداولات السنة متراجعاً بنسبة 29.3% عند سعر 509 فلس.

الشركات الأكثر تداولا من حيث القيمة في السوق الأول

الشركة	القيمة الرأسمالية (د.ك)	سعر الإقفال (فلس)	نسبة التغير	خلال 52 أسبوع: أعلى سعر (فلس)	خلال 52 أسبوع: أدنى سعر (فلس)	القيمة (د.ك)	الكمية (سهم)
بيت التمويل الكويتي	10,718,995,471	726.0	-2.96%	805.5	659.0	2,348,961,250	3,178,511,678
بنك الكويت الوطني	7,089,371,384	894.0	-12.92%	1,076.2	838.0	943,277,310	997,422,551
شركة أجيليتي للمخازن العمومية	1,362,149,450	509.0	-29.31%	720.0	498.0	585,243,576	983,783,414
شركة الاتصالات المتنقلة	2,377,802,060	507.0	-20.30%	768.9	563.0	479,857,735	770,562,283
بنك بوبيان	2,193,818,867	600.0	-9.95%	572.0	451.0	481,883,079	924,680,734
بنك الخليج	1,017,621,990	281.0	-5.44%	306.6	235.0	322,273,285	1,219,476,285
مجموعة أرزان الماليه للتمويل و الاستثمار	174,506,523	210.0	86.26%	215.0	99.0	292,188,024	1,840,345,122
شركة أعيان للاجارة والاستثمار	115,542,755	174.0	30.83%	176.0	121.0	271,326,263	1,783,732,665
شركة عقارات الكويت	194,209,837	205.0	95.51%	208.0	101.0	263,830,929	1,826,170,226
بنك الكويت الدولي	248,064,814	150.0	-16.27%	191.9	141.0	202,424,037	1,216,920,947
مجموعة جي اف اتش المالية (ش.م.ب)	285,915,333	76.3	0.39%	94.5	69.0	180,619,781	2,195,903,319
بنك وربة	383,160,000	186.0	-18.48%	240.8	165.0	168,765,001	821,108,611
شركة مشاريع الكويت القابضة	530,090,008	105.0	-6.25%	142.0	99.0	166,687,498	1,381,659,936
شركة هيومن سوفت القابضة	436,257,027	3399.0	1.39%	3,845.0	2,972.0	166,503,331	49,450,178
مجموعة الصناعات الوطنية (القابضة)	468,217,429	204.0	-1.29%	238.0	176.0	163,954,251	805,301,657
شركة أولاد علي الغانم للسيارات	293,040,000	1056.0	31.18%	1,287.0	790.0	127,630,804	125,554,885
شركة المباني	1,109,543,608	843.0	5.38%	894.0	680.2	125,993,164	158,910,989
شركة طيران الجزيرة	305,580,000	1389.0	-26.89%	2,200.0	1,111.0	119,865,413	72,265,361
شركة الاستثمارات الوطنية	190,689,043	239.0	0.84%	267.0	182.0	102,569,325	458,397,734
شركة بوبيان للبتروكيماويات	312,871,309	585.0	-26.88%	856.0	571.0	95,452,528	136,720,057
الشركة المتكاملة القابضة	147,798,044	510.0	33.77%	889.0	566.0	91,568,916	121,381,924
شركة الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن	129,030,000	820.0	37.84%	521.0	345.0	90,776,019	222,954,363
شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	275,010,015	1310.0	7.82%	1,352.0	999.0	84,517,442	69,374,635
الشركة التجارية العقارية	187,751,375	102.0	6.23%	111.0	92.0	84,076,134	843,701,669
شركة بورصة الكويت للأوراق المالية	346,137,393	1724.0	-15.98%	2,190.0	1,641.0	83,340,576	45,129,372
شركة ميزان القابضة	179,011,875	575.0	46.31%	582.0	360.0	81,757,077	179,080,033
بنك برقان	593,778,938	172.0	-17.53%	228.6	157.0	79,900,431	421,080,887
الشركة الكويتية للاستثمار	70,008,750	127.0	-16.45%	156.0	110.0	36,543,825	279,583,106
شركة ألافكو لتمويل شراء وتاجير الطائرات	171,376,827	180.0	-11.33%	220.0	162.0	30,993,298	159,546,424
شركة شمال الزور الأولي للطاقة و المياه	190,300,000	173.0	-7.98%	208.0	170.0	23,661,982	128,490,468
شركة مجموعة الامتياز الاستثمارية	64,049,380	56.5	-24.57%	75.5	51.5	15,738,926	248,800,497

* ملاحظة: نسبة التغير عن نهاية عام 2022

المصدر: LSEG وتحليل شركة الاستثمارات الوطنية .

نشاط السوق الرئيسي

مؤشرات السوق الرئيسي

(نقطة)	28-Dec-23	نسبة التغير
مؤشر السوق الرئيسي (ع.س)	5,570	▼ -0.5%
مؤشر السوق الرئيسي (ع.ك)	7,193	▲ 3.9%

*ملاحظة: نسبة التغير عن نهاية عام 2022 * ع.س : عائد سعري *ع.ك : عائد كلي

متغيرات السوق الرئيسي

	28-Dec-23	نسبة التغير
المعدل اليومي لكمية الأسهم المتداولة (سهم/يوم)	69,086,245	▼ -49.2%
المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة (د.ك./يوم)	8,865,943	▼ -45.4%

الشركات الأكثر ارتفاعا بالنسبة للتغير في سعر السهم في السوق الرئيسي

الشركة	القيمة الرأسمالية (د.ك)	سعر الإقفال (فلس)	نسبة التغير	خلال 52 أسبوع: أعلى سعر (فلس)	أدنى سعر (فلس)	القيمة (د.ك)	الكمية (سهم)
شركة ايفا للفنادق والمنتجعات	126,890,128	800.0	713.1%	803.0	57.9	132,034,743.8	463,393,980
شركة بيت الطاقة القابضة	2,692,576	63.0	241.8%	354.0	17.7	321,204.0	4,186,322
شركة الاستشارات المالية الدولية	78,814,272	307.0	209.8%	321.0	78.7	314,397,017.0	1,708,889,017
شركة منشآت للمشاريع العقارية	50,786,712	153.0	150.8%	161.0	47.9	22,195,335.3	185,762,814
شركة صكوك القابضة	30,552,568	51.5	123.9%	53.2	20.5	2,001,073.8	13,816,420

*ملاحظة: نسبة التغير عن نهاية عام 2022

الشركات الأكثر انخفاضا بالنسبة للتغير في سعر السهم في السوق الرئيسي

الشركة	القيمة الرأسمالية (د.ك)	سعر الإقفال (فلس)	نسبة التغير	خلال 52 أسبوع: أعلى سعر (فلس)	أدنى سعر (فلس)	القيمة (د.ك)	الكمية (سهم)
شركة الصلبوخ التجارية	848,539	8.1	-47.4%	16.0	6.5	29,815,399.8	173,049,201
الشركة الوطنية العقارية	132,315,139	66.1	-47.1%	134.0	63.9	65,665,806.3	727,751,133
الشركة الأولى للاستثمار	17,585,244	36.7	-41.7%	63.8	26.6	11,615,205.1	256,253,223
شركة أسمنت الكويت	97,358,249	134.0	-39.9%	225.0	123.0	19,534,571.3	127,049,424
شركة دار الثريا العقارية	19,011,576	130.0	-39.3%	204.0	84.3	4,989,202.3	94,682,840

*ملاحظة: نسبة التغير عن نهاية عام 2022

الشركات الأكثر تداولا من حيث القيمة في السوق الرئيسي

الشركة	القيمة الرأسمالية (د.ك)	سعر الإقفال (فلس)	نسبة التغير	خلال 52 أسبوع: أعلى سعر (فلس)	أدنى سعر (فلس)	القيمة (د.ك)	الكمية (سهم)
شركة الاستشارات المالية الدولية	78,814,272	307.0	209.8%	321.0	78.7	314,397,017.0	1,708,889,017
شركة الصالحية العقارية	243,207,048	429.0	-12.2%	550.0	383.0	140,785,354.5	223,262,594
شركة ايفا للفنادق والمنتجعات	126,890,128	800.0	713.1%	803.0	57.9	132,034,743.8	463,393,980
شركة مجموعة عربي القابضة	186,816,704	513.0	114.9%	606.0	207.0	120,595,609.0	305,078,892
البنك الأهلي الكويتي	523,818,671	233.0	-22.5%	332.2	208.0	108,437,994.7	429,543,110

*ملاحظة: نسبة التغير عن نهاية عام 2022

المصدر: LSEG وتحليل شركة الاستشارات الوطنية .

نشاط السوق الرئيسي

الشركات الأكثر تداولا من حيث الكمية في السوق الرئيسي

			خلال 52 أسبوع				
الشركة	القيمة الرأسمالية (د.ك)	سعر الإقفال (فلس)	نسبة التغير	أعلى سعر (فلس)	أدنى سعر (فلس)	القيمة (د.ك)	الكمية (سهم)
شركة الاستشارات المالية الدولية	78,814,272	307.0	209.8%	321.0	78.7	314,397,017.0	1,708,889,017
شركة جياد القابضة	3,339,022	18.2	-21.6%	30.2	13.6	25,060,838.4	1,162,657,730
شركة سنرجي القابضة	6,488,592	30.5	-32.1%	44.5	26.3	35,191,241.8	878,232,798
الشركة الوطنية العقارية	132,315,139	66.1	-47.1%	134.0	63.9	65,665,806.3	727,751,133
الشركة الوطنية الاستهلاكية القابضة	32,343,138	106.0	-4.5%	132.0	100.2	85,166,221.5	724,940,513

*ملاحظة: نسبة التغير عن نهاية عام 2022

- في السوق الرئيسي تصدر سهم شركة ايفا للفنادق والمنتجعات الأسهم الأكثر ارتفاعا خلال السنة محققا مكاسب بلغت 713.1% مقارنة مع إقفال السنة الماضية لينهي بذلك تداولات السنة عند سعر 800 فلس، تلاه سهم شركة بيت الطاقة القابضة مرتفعاً بنسبة 241.8% ومغلقاً عند سعر 63 فلس، تلاه سهم شركة الاستشارات المالية الدولية مرتفعاً بنسبة 209.8% ومغلقاً عند سعر 307 فلس.

- في السوق الرئيسي احتل سهم شركة الصلبوخ التجارية الأكثر تراجعاً خلال عام 2023، مسجلاً تراجعا بلغ 47.4% لينهي بذلك تداولات العام عند سعر 8.1 فلس، تبعه سهم شركة الوطنية العقارية متراجعاً بنسبة 47.1% خلال السنة ليغلق عند سعر 66.1 فلس، تلاه سهم الشركة الأولى للاستثمار منخفضا بنسبة 41.7% ومغلقاً عند سعر 36.7 فلس.

- في السوق الرئيسي تصدر سهم شركة الاستشارات المالية الدولية الأسهم الأعلى تداولا من حيث قيمة الأسهم المتداولة خلال السنة بقيمة تداول بلغت 314.3 مليون د.ك، لينهي بذلك تداولات السنة عند سعر 307 فلس، وجاء سهم شركة الصالحية العقارية بالمركز الثاني بقيمة تداول بلغت 140.7 مليون د.ك، لينهي بذلك تداولات السنة مغلقا عند سعر 429 فلس، تلاه سهم شركة ايفا للفنادق والمنتجعات بالمركز الثالث بقيمة تداول بلغت 132.0 مليون د.ك، لينهي بذلك تداولات السنة مغلقا عند سعر 800 فلس.

المصدر: LSEG وتحليل شركة الاستشارات الوطنية .

التحليل الفني لبورصة الكويت

أداء مؤشر السوق العام								
خلال شهر ديسمبر					منذ بداية العام			
إغلاق	التغير	التغير (%)	الأعلى	الأدنى	التغير	التغير (%)	الأعلى	الأدنى
6,817.29	163.45	2.46	6,847	6,620	-474.83	-6.51	7,434.0	6,357

- أنهى مؤشر السوق العام تداولاته لشهر ديسمبر على ارتفاع لافت بلغ نحو 164 نقطة بنسبة 2.5%، بالمقارنة مع إقفال شهر نوفمبر الماضي، وبذلك يكون الأداء السلبي للمؤشر منذ بداية العام قد تقلص إلى 6.5%.

أداء مؤشر السوق الأول								
خلال شهر ديسمبر					منذ بداية العام			
إغلاق	التغير	التغير (%)	الأعلى	الأدنى	التغير	التغير (%)	الأعلى	الأدنى
7,477.04	185.36	2.54	7,533	7,241	-638.64	-7.87	8,281.0	6,900

- أنهى مؤشر السوق الأول تداولاته لشهر ديسمبر على ارتفاع كبير بلغ نحو185 نقطة بنسبة 2.5%، بالمقارنة مع إقفال شهر نوفمبر الماضي، وبذلك يكون الأداء السلبي للمؤشر منذ بداية العام قد تقلص إلى 7.9%.

أداء مؤشر السوق الرئيسي								
خلال شهر ديسمبر					منذ بداية العام			
إغلاق	التغير	التغير (%)	الأعلى	الأدنى	التغير	التغير (%)	الأعلى	الأدنى
5,569.71	116.23	2.13	5,584	5,430	-27.08	-0.48	5,774	5,312

- أنهى مؤشر السوق الرئيسي تداولاته لشهر ديسمبر على ارتفاع واضح بلغ نحو 116 نقطة بنسبة 2.1%، بالمقارنة مع إقفال شهر نوفمبر الماضي، وبذلك يكون الأداء السلبي للمؤشر منذ بداية العام قد تقلص إلى 0.5%.

موجز تقرير شهر نوفمبر

ذكرنا في تقريرنا السابق بنهاية شهر نوفمبر الماضي، أن مؤشر السوق العام لديه فرصة لمواصلة الإرتداد مجددا نحو مستوى 6,700 نقطة، كما أن اختراقه لمستوى 6,700 نقطة سوف يعزز من قدرته على زيادة هذه المكاسب مستهدفا مستوى 6,750 – 6,800 نقطة على المدى القصير، أما على المدى المتوسط، فإنه يجب على المؤشر اختراق مستوى 6,800 نقطة تقريبا على الأقل حتى يعود إلى المسار الإيجابي مرة أخرى. يُذكر أن مؤشر السوق العام يواجه منطقة دعم محورية عند 6,500 نقطة ومستوى 6,300 نقطة تقريبا، في حين أن مستويات المقاومة تقع عند 6,800 نقطة 7,000 نقطة على التوالي.

تداولات شهر ديسمبر

شهدت جلسات تداول شهر ديسمبر أداءاً ايجابيا بوجه عام، حيث أقفلت إحدى عشرة جلسة داخل النطاق الإيجابي، في حين أقفلت ست جلسات فقط داخل النطاق السلبي. وبالنظر إلى تداولات الفترة، نجد أن مؤشر السوق العام نجح في استكمال موجة الصعود والتي بدأت عقب نزيف التراجعات الذي شهده خلال تعاملات شهر أكتوبر الماضي، وذلك على إثر عودة الشراء الإنتقائي من قبل المتعاملين والتي طالت شريحة واسعة من الأسهم القيادية، وكذلك الأسهم المتوسطة والصغيرة، مسجلة بذلك مكاسب سوقية متباينة، الأمر الذي انعكس بشكل مباشر على أداء مؤشر السوق العام والذي سجل ارتفاعا من مستوى 6,615 نقطة حتى مستوى 6,847 نقطة، وكذلك مؤشر السوق الأول والذي ارتفع أيضا حتى مستوى 7,335 نقطة، وبطبيعة الحال فإن هذه المكاسب تخللتها بعض التراجعات نتيجة الضغوط البيعية وجني الأرباح.

النظرة الفنية لمؤشر السوق العام

وطبقا للمؤشرات الفنية المستخدمة، فإن مؤشر السوق العام لديه فرصة لمواصلة رحلة المكاسب مستهدفا مستوى 6,900 نقطة، على المدى القصير، أما على المدى المتوسط، فإن قدرة المؤشر على اختراق مستوى 6,900 نقطة والبقاء فوقه سوف يجعه يستهدف مستوى 7,000 نقطة. يُذكر أن مؤشر السوق العام يواجه منطقة دعم محورية عند 6,700 نقطة ومستوى 6,500 نقطة تقريبا، في حين أن مستويات المقاومة تقع عند 6,850 نقطة 7,000 نقطة على التوالي.

المصدر: LSEG وتحليل شركة الاستثمارات الوطنية .

الرسم البياني لمؤشر السوق العام على الفاصل الزمني اليومي

المصدر: LSEG وتحليل شركة الاستثمارات الوطنية .

شركة الاستثمارات الوطنية ش.م.ك
NATIONAL INVESTMENTS COMPANY

يجب ملاحظة أن هذا التقرير لا يشكل توصيات استثمارية أو ما إذا كان على المستثمرين الاستمرار في استثماراتهم الخاصة. وقد تم إعداد التقرير فقط للغرض المنصوص عليه و لا ينبغي الاعتماد عليه لأي غرض آخر.

وأعد هذا التقرير للتداول العام وتم ارساله لك كعميل، لغرض تقديم المعلومات العامة فقط. وليس المقصود منه عرض أو تقديم المشورة فيما يتعلق بشراء أو بيع أي ورقة مالية.

على الرغم من أن المعلومات في هذا التقرير تم جمعها من المصادر التي تعتقد الشركة بأنها موثوق بها، نحن لم نقم بالتحقق منها بشكل مستقل سواء كانت دقيقة أوغير كاملة. لا توجد مسؤولية على الشركة بسبب أي خسائر ناتجة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، من استخدام هذه المعلومات.

شركة الاستثمارات الوطنية ش.م.ك.ع.

شركة الاستثمارات الوطنية

شرق، شارع جابر المبارك، مبنى الخليجية | ص. ب 25667 – الصفاة 13117 – الكويت

تلفون: 6666 2226 965+ | فاكس: 6793 2226 965+